



## توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بجميع مؤسسات وهيئات الدولة تطور الأداء المؤسسي ويحسن الخدمات

## 20 توصية لتعزيز جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي

- تحديد نسبة من البرامج الدراسية للمبتعثين بالخارج لدراسة تخصصات الذكاء الاصطناعي
- دمجها في سياسات التعليم وإدراجه في المؤسسات التربوية مواكبةً لاحتياجات العصر
- تأمين البنية التحتية لربط كل مؤسسات الدولة بشبكة معلومات واحدة لتبادل المعلومات
- خلق منصات إلكترونية تتسم بالكفاءة وتحسين الاستجابة لاحتياجات المواطنين

المعلوماتية باعتبارها ركيزة أساسية لبناء مجتمع معلوماتي معاصر وذلك لخلق بيئة معرفية. 5- دعم شركات الاتصالات في الدولة وتنظيم خدماتها ومراقبتها لضمان زيادة الفاعلية والإنتاجية لتحقيق الأداء الأمثل لقطاع الاتصالات وضمان الشفافية والمساواة وتحقيق المنافسة الحرة. 6- ضمان أمن المعلومات وتوفير الرقابة الآلية الفعالة اللازمة من أجل تشييد البناء الفني الإلكتروني المتكامل. 7- الاستفادة من التجارب الناجحة للدول المتقدمة في تطبيق مسج الحكومة الإلكترونية. 8- تدريب وتأهيل الطاقات البشرية لبناء القدرات وتنمية المهارات لضمان تقديم أفضل الخدمات بأعلى مستوى. 9- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات من جانب مختلف أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. 10- خلق منصات الحكومية الإلكترونية تعاونية تحقق الكفاءة العالية والسرعة في تبادل المعلومات والخدمات وتحسين المواطنين لاحتياجات المواطنين.

الوظائف والخدمات الأخرى. 10- تنفيذ برامج تدريبية لبناء قدرات موظفي الدولة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في شتى مجالاته بهدف إعداد كوادر فنية متخصصة لضمان تقديم أفضل الخدمات بأفضل جودة. يأتي ذلك فيما جاءت توصيات تعزيز تنمية الحكومة الإلكترونية في الكويت كالتالي: 1- دعم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى كل جهات الدولة المختلفة لضمان تطوير أدائها المؤسسي وتحسين خدماتها وتسهيل الحصول عليها بأقل تكلفة وأعلى كفاءة وبأسرع وقت. 2- تأمين البنية التحتية الضرورية لربط كل مؤسسات الدولة بشبكة معلومات واحدة لتبادل المعلومات بين مختلف الجهات. 3- توفير الدعم الاستشاري في المجالات المختلفة للتحويل الرقمي بما يخدم ويحقق الأهداف الاستراتيجية المرجوة ويحسن الأداء. 4- وضع برامج وأنشطة لتعريف الأفراد ومحو أمية التكنولوجيا



الدولة لدراسة التخصصات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وذلك لتطوير قاعدة عريضة من الكوادر الحكومية المؤهلة في هذا المجال. 9- دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الطبية والأمنية الخاصة بتحديد الهوية، وزيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في

المشاريع ذات الصلة وتطبيقها على أرض الواقع. 6- توفير بيئة جاذبة وبنية تحتية عالية الجودة لتبني الابتكار وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وحوكمتها. 7- إنشاء قدرات صانعي السياسات لدمجهم من ادماج الأفكار

والمشاريع ذات الصلة وتطبيقها على أرض الواقع. 6- توفير بيئة جاذبة وبنية تحتية عالية الجودة لتبني الابتكار وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وحوكمتها. 7- إنشاء قدرات صانعي السياسات لدمجهم من ادماج الأفكار

ومعظم ابعاده الأساسية لعام 2022، عدا بعد تفعيل البيانات، وجاءت توصيات تعزيز الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي في الكويت كالتالي: 1- دعم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بكل مؤسسات وهيئات الدولة لتطوير الأداء المؤسسي وتحسين الخدمات وسهولة الحصول عليها من أجل تعزيز الاقتصاد المعرفي. 2- صياغة السياسات الضامنة لتطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بصورة موثوقة وأمنة وشاملة للجمع مع ضمان تحقيق الاستفادة المستدامة من منافعها. 3- دعم المؤسسات البحثية المتخصصة في البيانات والذكاء الاصطناعي لقيادة الابتكار ونشر الوعي المجتمعي بأهميته. 4- دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية بشكل عام، واستثمار الطاقات واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتوافرة بطريقة خلاقة وفيدية للدولة. 5- تشجيع الابتكارات في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودعمهم واحتضان الأفكار

على إبراهيم كشف تقريراً مؤشراً الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي، ومؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لعام 2022 عن 20 توصية من شأنها تعزيز تنمية الحكومة الإلكترونية وتعزيز الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي، والتي شددت على ضرورة تحديد نسبة من البرامج الدراسية للمبتعثين خارج الكويت لدراسة تخصصات الذكاء الاصطناعي ودمجها في الخدمات الطبية والأمنية الخاصة بتحديد الهوية، يأتي ذلك إلى جانب تأمين البنية التحتية اللازمة لربط جميع مؤسسات الدولة بشبكة معلومات واحدة لتبادل المعلومات وخلق منصات إلكترونية تعاونية تحقق الكفاءة العالية والسرعة في تبادل المعلومات والخدمات وتحسين الاستجابة لاحتياجات المواطنين. ووفقاً لتقرير مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي 2022 لم تحقق الكويت المستهدف وفق الخطة الإنمائية الثالثة في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي وركائزه الرئيسية

21٪ انخفاض السيولة إجمالي 21.8 مليون دينار.. و64 سهماً تراجعت أسعارها

رفع مؤشرات اليقين باستقرار الأوضاع وبعث برسائل إيجابية إلى عالم المال والأعمال

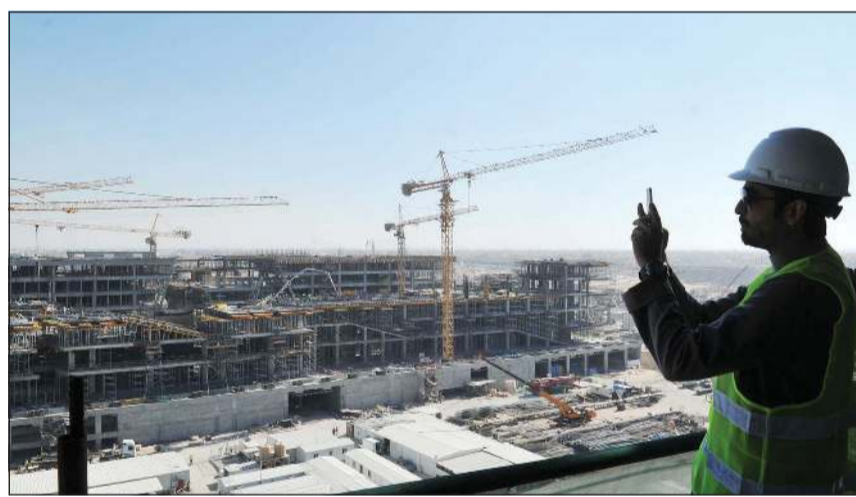
## ضغوط بيعية تهوي بمؤشرات البورصة.. و424 مليون دينار خسائر

## تشكيل الحكومة.. يحفز سوق المشاريع في الكويت إيجابياً

وانخفضت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 21٪ بمحصلة 21,8 مليون دينار تراجعاً من 27,5 مليون دينار في جلسة الخميس الماضي، وبدأ جلياً أن مستويات السيولة أخذت في التراجع مقارنة مع الأسبوع الماضي الذي شهدت فيه السيولة ارتفاعات كبيرة تخطت الـ 40 مليون دينار، ووصلت في بعض الجلسات لـ 50 مليون دينار، وهي سيولة مرتفعة نسبياً خلال تعاملات شهر رمضان، وحظيت أسهم بيتك وأجيديتي وبويدان وزين والوطني بالخصيب الأكبر من هذه السيولة. وشهدت أحجام التداول تراجعاً بنسبة 15٪ من خلال تداول 73 مليون سهم مقارنة مع 86 مليون سهم، نفذت من خلال 5729 صفقة. وتراجعت أسعار 64 سهماً بنهاية جلسة أمس مقابل ارتفاع القيمة السوقية لـ 29 سهماً، فيما أسقرت أسعار 20 سهماً، ولم يجر التداول على أسهم 39 شركة. وخسر مؤشر السوق الأول 1,08٪، وبفقد 83 نقطة ليصل إلى 7641 نقطة، كما خسر مؤشر السوق الرئيسي 0,36٪ بخسارة 19 نقطة ليصل إلى 5436 نقطة، وخسر مؤشر السوق العام 0,95٪ بتراجع 66 نقطة ليصل إلى 6902 نقطة.

شريف حمدي تراجعت مؤشرات بورصة الكويت بشكل جماعي بنهاية جلسة أمس، وذلك على وقع عمليات بيع استهدفت بشكل لافت الأسهم القيادية بالسوق الأول، حيث استهدفت الجلسة تعاملاتها على تباين في الأداء. وبنهاية الجلسة انخفضت المؤشرات بضغط من 8 قطاعات تصدرها «الصناعية» بنسبة 1,3٪، وكان قطاع البنوك من القطاعات الضاغطة على مؤشر السوق الأول من خلال عمليات بيع هوت بعدد من الأسهم بنسب متباينة. ويبدو أن المرحلة الحالية ستشهد عمليات ضغط على الأسهم المتوقع أن تفضح خلال الفترة القليلة المقبلة عن بيانات الربع الأول، وذلك استعداداً لعمليات تجميع استباقية لنتائج الربع الأول، وهو ما يجسر التراجع في أسعار الأسهم القيادية وخاصة البنوك كونها أول من يعلن عن النتائج في كل فترة مالية. وبناء على الضغوط البيعية خسرت القيمة السوقية لبورصة الكويت أمس 424 مليون دينار بنسبة 0,9٪، لتسجل القيمة 44,189 مليار دينار انخفاضاً من 44,613 مليار دينار بنهاية جلسة ختام الأسبوع الماضي.

السعودية والإمارات. ويعتقد العديد من أصحاب المصلحة في الكويت أن الفرص الاقتصادية التي يوفرها ارتفاع أسعار النفط من شأنها أن تغلب على الاختلافات السياسية المحلية وتحفز السياسيين الكويتيين للدفع من خلال المشاريع التي من شأنها زيادة قدرة البلاد على تصدير الهيدروكربونات، ولكن التطورات السياسية الأخيرة تجعل الأمر يبدو وكأن هذه التوقعات استهانت بعمق الأحداث السياسية في البلاد. وكان المقاولون المقيمون في الكويت يتطلعون بشكل متزايد إلى إنشاء شركات منفصلة في دول مثل السعودية وسلطنة عمان للفرز بعقود في أماكن أخرى وعزل أعمالها عن عدم إحراز تقدم في الداخل، وذلك وسط تزايد التناؤم بشأن مستقبل سوق مشاريع النفط والغاز بالكويت في ظل الأحداث ما قبل تشكيل الحكومة.



بالتطلب المتعلق بالانتقال العالمي للطاقة بعيداً عن الوقود الأحفوري، ومنذ أن وصل مؤشر برنت القياسي لأسعار النفط إلى مستوى منخفض بلغ نحو 32 دولاراً في أبريل 2020 أثناء الوباء، انتعشت أسعار النفط بشكل كبير، وبلغت ذروتها عند أكثر من 112 دولاراً في يونيو 2022. ووسط ارتفاع أسعار النفط العالمية، سعت العديد من البلدان واللجان العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاستفادة من المشاريع سريعة التتبع لتعزيز الإنتاج والغاز، وقد أدى ذلك إلى ازدهار نشاط المشاريع في دول مثل

على إبراهيم انفراجة مرتقبة يتوقعها سوق المشاريع بالتزامن مع إعلان التشكيل الحكومي، أمس، وهو ما بعث برسائل إيجابية إلى عالم المال والأعمال بشكل مستوياً، وذلك بعد حالة من الارتباك عاشتها الأسواق في خضم الأحداث السياسية التي شهدتها الكويت خلال الأيام الماضية، ومع ارتفاع مؤشرات اليقين باستقرار الأوضاع السياسية، وبدأت حالة من الشعور بالإيجابية تسود بيئة الأعمال، إذ تبعدت الكثير من مخاوف المقاولين العاملين بالأخص في قطاع مشاريع النفط والغاز في الكويت بشأن احتمالية تأجيل العديد من المشاريع التي كان من المتوقع طرحها عبر مناقصات ولديها دعوات لتقديم عطاءات خلال الأشهر المقبلة، إذ كان كثير منهم يأمل أن يشهد عام 2023 انتعاشاً في

مارك ماتشيز ريث 'ريد بل' يمتلك وحده نصف ثروتهم بـ 34,7 مليار دولار

## 64 مليار دولار ثروات أغنى 15 مليارديراً في العالم.. بعمر الثلاثين

من إجمالي 2640 مليارديراً تم إدراجهم في قائمة هذه السنوات، حسبما قالت «فوربس». وكان أحدث ملياردير مراهق في العالم وثاني أغنى المليارديرات في قائمة «فوربس»، هو كليمنتي ديل فيكيو الذي يبلغ من العمر 18 عاماً، حيث ورث 3,5 مليارات دولار (مع شقيقين) من والده ليوناردو ديل فيكيو، الملياردير المؤسس لجمعة «Luxottica» الإيطالية، صاحبة العلامات التجارية الشهيرة أمثال: «Oakley»، «Ray-Ban»، «SalMar»، لكنه لا يشارك في هذا المجال. وبدلاً من ذلك، فهو مستمر في مجال التكنولوجيا، وفقاً لمجلة فوربس. واحتل الألماني كيفن بديفيد ليمان (20 عاماً) المركز الخامس بثروة قدرها 2,3 مليار دولار، وفي سن الرابعة عشر، ورث ليمان حصة 50٪ في سلسلة الكيمياء «dm-drogerie» من والده، على الرغم من أنها ظلت تحت الوصاية حتى عيد ميلاده الثامن عشر.

أصبح وريث شركة مشروبات الطاقة «ريد بل» مارك ماتشيز، أغنى شخص في العالم في عمر الـ 30، وذلك بعد أن ورث 49٪ من الشركة عندما توفي والده في أكتوبر الماضي، وفقاً لقائمة «فوربس» للمليارديرات 2023. ويبلغ صافي ثروة ماتشيز 34,7 مليار دولار، لكن هيمنته على هذه الفئة من المليارديرات لن تدم طويلاً، حيث سيبلغ من العمر 31 عاماً الشهر المقبل، وقد شارك والده النمساوي ديتريش ماتشيز في تأسيس «Red Bull»، في عام 1984، وارتفعت إيرادات الشركة بمقدار الربع تقريباً في 2022 بعد أن باعت 11,6 مليار علبة من مشروب الطاقة على مستوى العالم، حسبما أفادت «بلومبرغ» في يناير. وتضم قائمة فوربس لهذا العام 15 مليارديراً تبلغ أعمارهم 30 عاماً أو أقل، والتي استخدمت أسعار الأسهم وأسعار الصرف اعتباراً من 10 مارس لحساب الثروات الشخصية لأغنى العالم، والذين يبلغ صافي ثروتهم الإجمالية 64 مليار دولار، وفقاً لما أطلعت عليه «العربية.نت». وقد ورث 11 منهم ثروتهم، فيما جاءت 4 منهم من واد الأعمال العاصمين، وواحد من الأقل ترك الكلية وإثنان في سن المراهقة، وتمثل المجموعة معاً 0,6٪ فقط



ضرار الغانم في مقدمة الحضور خلال الجمعية العمومية للاتحاد

ليرتكز من أداء هذا الدور الفاعل بدون تكاتف جهود مجلس الإدارة واللجان العاملة في الاتحاد والشركات الأعضاء، وكذلك بالتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية في الدولة، ومنها: مجلس الأمة، مجلس الوزراء، هيئة أسواق المال، وزارة التجارة والصناعة، غرفة تجارة وصناعة الكويت، الهيئة العامة للقوى العاملة، بورصة الكويت. من جانب آخر، ومن منطلق دعم الاتحاد للكوادر العاملة في قطاع الاستثمار، فقد واصل الاتحاد من خلال

والصناعة بما يؤثر سلباً على كيانات وأعمال الشركات، ولا يزال الاتحاد يتابع هذه الموضوعات وغيرها من مستجدات وقضايا. وكان السلمي قد افتتح اجتماع الجمعية العمومية العادية معلقاً بشكل مفصل على الدور الحيوي الذي قام به الاتحاد ولجانته العاملة بالتعاون مع مجلس الإدارة، والذي كان له الأثر الواضح في تحقيق عدد من الإنجازات، وذلك بالتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية في الدولة. وأكد أن الاتحاد لم يكن

التي يحتوي عليها نموذج إفصاح المطلعين في كل الشركات المدرجة، وذلك للمصلحة العامة، وحفاظاً على الخصوصية المالية لأعضاء مجالس الإدارات وغيرهم من المطلعين في الشركات، بالإضافة إلى موضوع التسجيل العقاري للشركات التي يسهم فيها غير كويتيين، والذي يتابعه الاتحاد مع الهيئة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل، وكذلك تغيير تصنيف الشركات لدى الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة التجارة

قال رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار صالح السلمي، إن الاتحاد دأب منذ تأسيسه على السعي للمساهمة في تطوير قطاع الاستثمار من خلال العمل على ترجمة أهدافه بما يخدم القطاع في مختلف القضايا التي تواجه شركات الاستثمار، وكذلك المتابعة والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، بما يريعي وينظم مصالح أعضائه والدفاع عن حقوقهم. وأضاف السلمي في كلمته أمام اجتماع الجمعية العمومية العادية الـ 18 للاتحاد شركات الاستثمار، والتي عقدت صباح أمس بنسبة حضور 80٪، أن مبادرات الاتحاد تجاه المستجدين التي تطول عمل شركات الاستثمار تنوعت وتعدت، وبصفة خاصة ما يتم طرحه من هيئة أسواق المال. وأوضح أنه من بين هذه المبادرات على سبيل المثال لا الحصر: نموذج إفصاح المطلعين، حيث كان هناك تعاون من الهيئة بتعديل هيكل البيانات والمعلومات

## صالح السلمي: «شركات الاستثمار»

## يواصل مساعيه لتطوير قطاع الاستثمار الكويتي



صالح السلمي متحدثاً أمام الجمعية العمومية لاتحاد شركات الاستثمار